

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 77 الوطاء على الاغتسال ، فدل على وجوبه . .

188 وقد صرح بذلك المبين لكتاب ربه فقال لفاطمة بنت أبي حبيش وقد سألته عن استحاضتها ، فقال : (ذلك عرق وليس بالحیضة ، فإذا أقيمت الحیضة فدعي الصلاة ، وإذا ذهبت فاغتسلي وصلي) رواه البخاري . .

189 وقال لأم حبيبة وسألته أيضاً عن ذلك ، فقال لها : (هذا عرق ، فاغتسلي وصلي) رواه مسلم ، والبخاري ولفظه : (ثم اغتسلي وصلي) ودم النفاس هو دم حیض یجتمع ثم یرج . . وظاهر كلام الخرقى أن الغسل إنما یجب بالانقطاع ، وهو أحد الوجهین وظاهر الأحادیث ، (والثاني) وصحه أبو البركات وغيره یجب بالخروج ، إناطة للحکم بسببه ، لكن الانقطاع شرط لصحته اتفاقاً ، وفائدة الوجهین إذا استشهدت الحائض ، فعلى قول الخرقى لا تغسل ، إذ الانقطاع الشرعى الموجب للغسل لم یوجد ، وعلى قول غیره تغسل للوجوب بالخروج ، وقد حصل الانقطاع حساً ، فأشبهه ما لو طهرت في أثناء عادتھا ، وقال أبو محمد : لا یجب على الوجهین ، لأن الطهر شرط في صحة الغسل ، أو في السبب الموجب له . .

وقد ینبني أيضاً على قول الخرقى [أنه لا یجب] ، بل ولا یصح غسل میتة مع قیام حیض ونفاس ، وإن لم تكن شهيدة ، وهو قول في المذهب ، لكن لا بد أن یلحظ فيه أن غسلھا للجنابة قبل انقطاع دمھا لا یصح ، لقیام الحدث ، كما هو رأي ابن عقيل في التذكرة ، وإذا لا یصح غسل الموت لقیام الحدث كالجنابة ، وإذا لم یصح لم یجب ، حذاراً من تكلیف ما لا یطاق ، والمذهب صحة غسلھا قبل ذلك ، فینتفي هذا البناء . . واعلم أن ظاهر ترجمة الخرقى أو لا یقتضي أنه لا یجب الغسل بغير تلك الخمسة المذكورة ، لأنه قال : والموجب للغسل خروج المنی . إلى آخره ، وظاهره حصر الوجوب في هذه الخمسة دون غیرھا . .

فلا یجب بولادة عریة عن دم ، وهو أحد الوجهین أو الروایتین ، على ما في الكافي ، واختیار الشيخین ، لعدم المقتضي لذلك ، وهو النفاس أو المنی ، (والثاني) واختاره ابن أبي موسى ، وابن عقيل في التذكرة ، وابن البنا ، وغيرهم ، یجب قیاماً للمطنة مقام الحقیقة ، ولأنه منی منعقد ، ورد بخروج العلقة ، فإنھا لا توجب الغسل بلا نزاع ، وینبني على التعلیلین الفطر بذلك ، وتحريم الوطاء قبل الاغتسال ، فمن علل بالأول یلزمه ذلك ، لا من علل بالثاني اه .